

بقلم: علاء أبو صالح

تمهيد :

المصراع الفكري هو أبرز أشكال صراع الحضارات، واستخدامه يأخذ أساليب وصوراً مختلفة تبعاً لمتطلبات هذا الصراع وأحواله المستجدة. فقد يأخذ المصراع الفكري الحضاري شكل نقض الفكرة وتعريفها والابتيان ببديل لها أو شكل الترويج أو التضليل لفكرة بغض النظر عن صحتها، أو الدعاية والدعاية المضادة.

ويهدف كل من طرفي الصراع إلى ظهور فكره وحضارته على فكر وحضارة الآخر. والمصراع الفكري قديم قدم الأفكار والحضارات. مقدمة:

بقيت بلاد المسلمين طوال القرن الفائت -ولما زالت- ساحة خصبة للمصراع الحضاري بالرغم من أن المسلمين بلا دولة، فخشية الكفار المستعمرين من عودة المسلمين لتسلم قيادة ركب العالم الحضاري مما سيتهي حقبه تحكم الرأسمالية المجرمة في العالم، قد أجاج لهيب هذا الصراع، فجعل الدول الاستعمارية تستमित في محاولة لعرقله مسيرة الأمة نحو تحقيق مشروعها الحضاري.

إلما أن الكفار الغربيين، وبسبب إفلاسهم الفكري وانكشاف عوار مبدئهم، لا يجروون على مجابهة أفكار الإسلام وجهاً لوجه، إذ أنهم يفقدون القدرة على إقامة الحجج على أفكارهم كونها أفكاراً فاسدة يمكن للعقل أن يدرك فسادها وبطلانها دون عناء، كما أن الواقع ينطق بخطئها عبر أمثلة حسية صارخة تقطع حجة أو قول كل بليغ. لذا كان التضليل هو سلاحهم الحقيقي في عصرنا الراهن وكانت وسائل الإعلام والأحزاب الموالية لهم والمضبوعين بثقافتهم والمنتفعين المأجورين هم أدوات هذا التضليل.

في زمن الثورات

وفي زمن الثورات التي تشهدها البلاد الإسلامية، طفت على المسطح العديد من هذه الأفكار المضللة في ساحة المصراع الفكري والسيطرة والنفوذ، حيث لم يكن هم المروجين لهذه الأفكار الغربية الغربية عن الأمة سوى الإبقاء على هيمنة الحضارة الغربية على بلاد المسلمين وترسيخ أقدام المستعمرين، ضمن مخطط استعماري لإجهاض هذه الثورات والالتفاف عليها وإفراغها من مضمونها الحقيقي وهو التغيير الجذري.

فأصبحت الدولة المدنية والشراسة السياسية وقبول الآخر وعدم إقصائه والديمقراطية وغيرها هي المادة التي تلوكها السنة الإعلام وتروج لها فلول الأنظمة البائدة وكأنها البلسم الشافي وهي المسم الزعاعف.

كما يتعمد المروجون لهذه الأفكار والمفاهيم المتغاضي عن كونها أفكاراً رأسمالية فيصفونها تضليلاً بالأفكار العالمية، كما يغفلون إمعاناً في التضليل أن الأمة التي يخاطبونها هي أمة إسلامية يدين أهلها بدين الإسلام الذي يناقض الرأسمالية في عقيدتها وأنظمتها.

من هذه الأفكار التي طفت على المساحة السياسية ولما سيما في البلدان التي نجحت فيها الشعوب المنتفضة بالإطاحة برأس النظام، فكرة قبول الآخر.

ونحن في هذه الموقفة الوجيزة نمحص هذه الفكرة ونقف على معناها ويهدف الترويج لها وبالتالي على مدى خطورتها على الأمة ومسعاها للتغيير.

فكرة قبول الآخر

التعريف والمنشأة

المحقوق والواجبات أمر ظاهر بيّن.

إن عدم اعتراف الإسلام بأية شرعة أخرى ذابح من أن الإسلام يسعى لإخراج الناس من الظلمات إلى النور ومن جور الماديان إلى عدل الإسلام، فهو لا يقبل الآخر ويتركه سادراً في غيه وضلاله ضائعاً هائماً في هذه الحياة بل يسعى للارتقاء بالبشر وحمل المخير والمهداية لهم.

واقع الفكرة في البلدان الغربية

يسعى المضللون المزيفون للحقائق إلى وصف عدم قبول الآخر وفق ما بيناه اعلاه بالقمع الفكري أو الحجر على عقول الناس، بينما الحقيقة أن من يؤمن بفكرة يراها حقاً يسعى لدحض غيرها وسيادتها وظهورها على بقية الأفكار. وواقع الشعوب والأمم وكيفية تعاملها مع ما تراه تهديداً لحضارتها ينفي فكرة قبول الآخر ويفندها. والدول الغربية صاحبة هذه الفكرة هي أول من يخالفها.

فواقع الدول الغربية التي تروج لفكرة قبول الآخر في بلدان المسلمين مثال صارخ على دحض هذه الفكرة، فقد رأينا سلوك تلك الدول فيما اعتبرته تهديداً لحضارتها الرأسمالية العفنة، فقد جرمت لبس الحجاب واعتبرته طعناً في حضارتها وخطراً عليها، وحظرت بناء مآذن المساجد، وتجرم في بعض بلدانها نشاط حزب التحرير وهو نشاط فكري سلمي يفضح زيف الرأسمالية ويظهر عوار حضارتها، فهي إذاً تستنفر قواها في سبيل المدافع عما تراه مساساً في حضارتها وهويتها، ولما تقبل "الآخر" كما هو - كما تنص عليه فكرة قبول الآخر - بل تعيد تشكيله حتى يندمج في فكرها وحضارتها بحيث لا يبقى طرف وطرف آخر بل يصبح كلاهما واحداً. وهي تعتمد عقيدة سياسية واحدة في الحكم فهي لا تسمح لتيار إسلامي أن يطبق الإسلام في فرنسا مثلاً على غرار مطالباتها المسلمين بالسماح للعلمانيين والميساريين بالحكم في بلدان المسلمين.

أما ما تزعمه تلك الدول من إشراك بعض المسلمين في العملية السياسية في البلدان الغربية فهي كذبة مفضوحة، وهي لا تتم إلا وفق الضوابط والمقاييس الغربية.

فالدول الغربية شاهد من أهلها على دحض فكرة قبول الآخر.

الترويج لفكرة قبول الآخر في بلدان المسلمين

في ظل ما ذكر من بطلان هذه الفكرة، وهدم واقعيته، ومخالفة الدول الغربية لها، يبقى الترويج لها في بلدان المسلمين أمراً مشبوهاً تقف وراءه مآرب وغايات استعمارية.

فالترويج لفكرة قبول الآخر في أوساط المسلمين يراد بها استبعاد الإسلام عن الحكم ومحاولة طمس فكره الأصيل، فالدول الغربية المتحكمة إلى الآن في العملية السياسية في بلاد المسلمين، لا تسمح بملء إرادتها أن تصل جماعة إسلامية تريد تطبيق الإسلام تطبيقاً جذرياً إنقلابياً إلى سدة الحكم، بالرغم من أن الشعوب في هذه البلدان شعوب تدين بالإسلام وكل فكر آخر غير الإسلام يعتبر فكراً دخيلاً عليها. وما حدث في انتخابات الجزائر عام 1991 وتهديد فرنسا باحتلالها كما احتلت أمريكا بنما مثال على ذلك.

إن غاية الترويج لفكرة قبول الآخر في بلدان المسلمين يراد منها إقصاء الإسلام عن الحكم وتبرير تحكّم العلمانيين الموالين للغرب في العملية السياسية، كما يراد لها تبرير انخراط الحركات الإسلامية في العملية السياسية وفق المقاسات الغربية واعتبار ذلك عاملاً في حفظ النسيج الاجتماعي والتعايش السلمي والتسامح، فهي إذاً فكرة مضللة، إذ توحى في ظاهرها أنها ترمي للمشاركة السياسية على فساد هذا الطرح. بينما هي في حقيقتها تريد إقصاء الإسلام كلياً عن الحكم ولما تسمح سوى للحركات المنضبطة بالمقاييس الغربية بممارسة دور في لعبتهم السياسية.

أمثلة من المشهد السياسي المرهق

ولأخذ المثال على غاية الترويج لفكرة قبول الآخر، يمكننا أن نرصد المشهد السياسي في كل من تونس ومصر لنرى كيف أن مظلة قبول الآخر قادت الحركات الإسلامية التي نجحت في الانتخابات إلى التخلي عن تطبيق الإسلام حتى تصنف في مقياس الغرب بأنها معتدلة وتقبل الآخر وتقبل الشراكة السياسية، بل رأينا في تونس كيف قبلت حركة النهضة صاحبة الأغلبية البرلمانية تولى

علماني لرئاسة الجمهورية، وكيف حرصت على التأكيد على مدنية الدولة التونسية وديمقراطيتها، مما دفع رئيس وزرائها للتصريح في منتدى دافوس بالمقول ""؛ لنا أعتقد بأنه يجب أن يطلق على النظام الجديد اسم الإسلام السياسي. علينا أن نكون حذرين في اختيار المصطلحات. لقد شهدنا انتخابات حرة ونزيهة قادت إلى نشوء أنظمة ديمقراطية"": ومثلها فعلت حركة الإخوان في مصر، إذ قبلت بالدستور المصري ورأت أن لا ضير أن يتولى قبلي رئاسة الجمهورية إن نجح في الانتخابات بل عينت نائب أمين حزبها (الحرية والعدالة) قبلياً لتعطي تطبيقاً عملياً لفكرة قبول الآخر، حتى تنال شهادة القوى الاستعمارية لها بالاعتدال والوسطية!:

خاتمة

إن علو شأن الأمة وعزتها لا يكون بالرضوخ للقوى الاستعمارية أو المانضباط بمقاييسها في الحكم أو نيل شهادات الوسطية والاعتدال منها وهي صاحبة سجل إجرامي بحق المسلمين والبشرية وهي من تسعى لترسيخ واقع التبعية والمهانة في بلدان المسلمين، فعلو شأن الأمة لا يكون سوى بتمسكها بدينها وعقيدتها وما انبثق عنها من أنظمة، وإن الدخن والمضعف لم يخالجها حتى أدخلت الأفكار الغربية لحيز فكرها، وإن على المسلمين أن يعووا أن الترويج لفكرة قبول الآخر وأخواتها من المفاهيم الغربية هو استمرار لمرحلة التضليل وإبعاد الأحكام الإسلام عن سدة الحكم، لذا فواجب المسلمين في هذه المرحلة الدقيقة التشبث بالإسلام ونظامه وأحكامه، والذود عنه ورفض أي بديل أو فكر دخيل مهما كان حامله أو المروج له، وليعلموا أن دعاة الديمقراطية والتعددية وقبول الآخر يهدفون لوضع العصا في عجلة الأمة التي اندفعت نحو التغيير الحقيقي. ففي الإسلام ونظامه الخلاص للمسلمين والعالم وبغير ذلك لن يكون سوى التبعية وفقدان الهوية والعيش تحت أقدام الرأسمالية.

□